التوجه نحو المصارف الشاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية
دراسة استطلاعية لآراء عينة من الأساتذة الجامعيين باختصاص المحاسبة

م.م. ولاء معين كاظم، م.م. علي محمد جابر
معهد تكنلوجيا بغداد / الجامعة التقنية الوسطى/ بغداد / العراق
قسم الدراسات العليا / رئاسة جامعة بغداد/ بغداد/ العراق
wallafakraldeen@mtu.edu.iq
tahlil321@gmail.com

المستخلص

شهدت الساحة المصرفية الدولية في السنوات الأخيرة تطورات متعددة ومستمرة في طبيعة الخدمات المصرفية المقدمة، ولغرض بقاء المصارف قادرة على المنافسة فيما بينها والاستمرار في العمل لابد لها من مواكبة هذه التطورات والتغيرات المستمرة، مما اضطر المصارف إلى مزاولة أنشطة غير تقليدية فظهر ما يسمى بالمصارف الشاملة التي أخذت على عاتقها تقديم الخدمات المصرفية للقطاعات المختلفة وعدم الاقتصار على قطاع معين ومزاولة أنشطة مختلفة مثل إنشاء صناديق الاستثمار والتأجير التمويلي وغيرها، وكل ذلك بهدف تبني فلسفة التنويع التي تركز على مبدأ خفض المخاطر وزيادة العائد.

لذلك جاء هذا البحث لغرض تناول المستجدات والتطورات المختلفة في مجال العمل المصرفي، وإعطاء فكرة واضحة عن طبيعة العمل المصرفي الشامل، وقد سعى البحث إلى تحقيق عدة أهداف منها التعرف على طبيعة عمل المصارف الشاملة وتوضيح الاختلاف بينها وبين المصارف التقليدية بالإضافة إلى تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تسهم في تعزيز إدراك المصارف لأهمية التحول إلى مصارف شاملة وما يترتب على ذلك من تحقيق نمو اقتصادي للبلد.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف فقد تم استخدام نموذج فرضي يعبر عن العلاقة المنطقية بين متغيرات الدراسة إذ اعتبرت المصارف الشاملة متغيراً مستقلاً يؤثر في التنمية الاقتصادية للبلد بوصفها متغيراً معتمداً، ولغرض التعرف على طبيعة العلاقات في أنموذج البحث فقد تم وضع فرضية رئيسة بوصفها إجابة أولية يسعى هذا البحث إلى التحقق من صحتها.

وقد تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة من عينة البحث والبالغة (25) من الأساتذة الجامعيين باختصاص المحاسبة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار – التنمية - الدخل القومي - المصارف -ودائع.

Abstract

In recent years, the international banking arena has witnessed multiple and continuous developments in the nature of banking services provided, and in order for banks to remain able to compete with each other and continue to work, they must keep pace with these developments and continuous changes, forcing banks to engage in unconventional activities and the so-called comprehensive banks appeared. It has taken upon itself to provide banking services to different sectors and not to be limited to a specific sector and to engage in various activities such as establishing investment funds, financial leasing and others, all with the aim of adopting a philosophy of diversification that focuses on the principle of reducing risks and increasing returns.

Therefore, this research came for the purpose of dealing with the various developments and developments in the field of banking, and to give a clear idea about the nature of comprehensive banking work. The research sought to achieve several objectives, including identifying the nature of comprehensive banking work and clarifying the difference between them and traditional banks in addition to presenting a set of recommendations that It can contribute to enhancing the banks 'awareness of the importance of converting to comprehensive banks and the consequent economic growth of the country.

In order to achieve these goals, a hypothetical model was used that expresses the logical relationship between the variables of the study, as comprehensive banks were considered an independent variable that affects the economic development of the country as an dependent variable, and for the purpose of identifying the nature of relationships in the research model, a main hypothesis was developed as an initial answer that this seeks Search to be validated.

Key words: investment - development - GDP- banks - deposits.

المقدمة

تعد المصارف من أهم الركائز التي يستند عليها الاقتصاد الوطني لأي بلد نظراً للدور الكبير الذي تقوم به ، إذ أن للمصارف دور مهم وفعال في دعم التنمية الاقتصادية للبلد، وإن دورها قد تطور نتيجة للتطورات الحاصلة في البيئة المصرفية العالمية إذ لم يعد دورها منحصراً في قبول الودائع ومنح الائتمان ، وإنما توسع ليشمل العمليات الائتمانية والاستشارية بأنواعها المختلفة، كما إن لهذه التغيرات الاقتصادية والمصرفية العالمية انعكس بشكل ملحوظ على تطور أدائها وأعمالها، مما أدى إلى ظهور كيانات مالية جديدة سميت بالمصارف الشاملة التي اخذت بالعمل على تقديم خدمات المصارف التجارية التقليدية بالإضافة إلى تقديم الاستشارات وإدارة العمليات الائتمانية ومع كافة القطاعات الاقتصادية بدلاً من الاقتصار على قطاع معين لغرض تنويع الإيرادات وتوزيع المخاطر.

ويعتبر مفهوم المصارف الشاملة أحد جوانب التطوير في مجال العمل المصرفي وخطوة من خطوات الإصلاح المصرفي إذ بدأت النظم المصرفية بالابتعاد عن التخصص المصرفي الضيق والانتقال تدريجيا الى الشمولية في العمل المصرفي في مختلف المجالات المصرفية المالية والاستثمارية والاقراضية.

والنظام المصرفي العراقي كغيره من الأنظمة المصرفية يواجه تحديات عديدة ومتباينة جراء الانفتاح المالي والتحرير المصرفي الذي يدعوا إلى إزالة كافة الحواجز والقيود عن الأنشطة المصرفية، وكذلك منافسة المصارف الأجنبية لمصارف المحلية والتي زادت حدتها أكثر خلال السنوات الأخيرة، فكان من الضروري أن تتبنى إدارات المصارف العراقية إستراتيجيات مناسبة لمواجهة هذه التحديات بهدف ضمان بقاءها ونموها في السوق المصرفية، ولعل من أهم هذه الخيارات التي يمكن أن تأخذ بها لتأهيل القطاع المصرفي ومواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وبالتالي تحقيق الميزة التنافسية التي تسعى إليها كل مؤسسة مصرفية تبتغي استمرارها وتفوقها وهي ما يعرف بـ" الصيرفة الشاملة"

1- منهجية البحث

1-1 أهمية البحث

يكتسب البحث أهميته من أهمية متغيراته وللدور الكبير الذي تؤديه المصارف الشاملة والتي تساهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية وتحسين كفاءة عمل الجهاز المصرفي ككل، والذي يعد كمصدر لتوفير وتعبئة الموارد المالية للتنمية الاقتصادية، كما إن تبني هذا النوع من العمل المصرفي يعد أحد جوانب التطوير في مجال العمل المصرفي وخطوة هامة من خطوات الاصلاح المصرفي نظراً للقدرة التي يكسبها للمصارف من خلال تنويع أنشطتها والذي ينعكس بشكل إيجابي على عوائدها، كما تكمن أهمية البحث في توجيه انتباه المصارف العراقية بشكل عام إلى تبني فكرة المصارف الشاملة وإلى الدور الذي تلعبه هذه المصارف في رفع معدلات التنمية الاقتصادية للبلد.

2-1 أهداف البحث

من خلال هذا البحث يمكن تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على طبيعة عمل المصارف الشاملة.
2. توضيح المستجدات الحاصلة في الساحة المصرفية العالمية.
3. توضيح أهم الوظائف التي تقوم بها المصارف الشاملة بالمقارنة مع المصارف التقليدية.

3-1 مشكلة البحث

يعد تحول المصارف إلى نظام الصيرفة الشاملة من سمات العصر الحديث، وان التنفيذ والتطبيق الناجح لهذا النمط من العمل المصرفي يساعد المصارف على البقاء والاستمرار في سوق العمل نظراً لتنوع الخدمات التي تقدمها المصارف الشاملة والتعامل مع مختلف القطاعات، إذ تعتمد هذه المصارف في جوهرها على فلسفة التنويع رغبة منها في تقليل المخاطر وتعظيم العوائد، لذا أصبح الاهتمام بدراسة هذا النمط من العمل المصرفي أمراً حيوياً خاصةً بالنسبة للعاملين في هذا المجال والمهتمين بالدراسات الاقتصادية فيمكن صياغة المشكلة من خلال التساؤل الاتي:

- هل هناك أثر لتحول المصارف العراقية الى المصارف الشاملة على اقتصاد البلد وتنميته؟

4-1 فرضية البحث

يمكن صياغة فرضية رئيسة للبحث هي:

((لا تسهم الصيرفة الشاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد))

5-1 مجتمع الدراسة والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من الأساتذة الجامعيين من حملة شهادة المحاسبة (ماجستير والدكتوراه) بجميع الألقاب العليمة (مدرس مساعد، مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ) في الجامعات العراقية الاهلية والحكومية، لكي تتوصل الدراسة الى نتائج دراسة

موضوعية فقد اختيرت هذه العينة كمجتمع للدراسة، ولم يتم اختيار غيرهم من المحاسبيين، ويعود السبب في اختيار هذه الفئات هو أنهم على علم ودراية بمتغيرات الدراسة أكثر من غيرها من الفئات الأخرى.

بلغت العينة المختارة 25 استمارة، وقام الباحثان باختيار عينة عشوائية من المجتمع الأصلي وهي عينة ملاءمة للدراسة في ظل الظروف الحالية الذي يمر به البلد من وجود فايروس كورونا وصعوبة التحرك بين الجامعات وصعوبة توزيع الاستبانة.

1-6 حدود الدراسة

تقع حدود الدراسة الميدانية ضمن الآتي:

1- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على اخذ آراء عينة من الأساتذة الجامعيين في الجامعات العراقية عن طريق توزيع استمارة الكترونية.

2- الحدود الزمانية: تم توزيع الاستبانة بصورة الكترونية وفي الفترة الواقعة من 1-10-2020 وحتى 31-10-2020

1-7 الأساليب الإحصائية

تم استخدم برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS في تحليل البيانات، وباستخدام مجموعة من الاساليب الاحصائية ومنها: اختبار سبيرمان والتكرارات والنسب المئوية، والانحراف المعياري.

1-8 أداة الدراسة

قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تصميم وتطوير استمارة استبيان تغطي الفرضية التي استندت عليها، وقد تكونت استمارة الاستبيان من قسمين رئيسين هما:

- القسم الاول: البيانات الشخصية للمستجيبين من المحاسبين المهنيين وقد تضمن (6) أسئلة تتعلق ب (الجنس، العمر، المؤهلات العلمية، سنوات الخدمة، التحصيل الدراسي والتخصص الدقيق).
- القسم الثاني: اشتمل على عدد من الاسئلة غطت الفرضية التي استندت عليها الدراسة، محوران ولكل محور مجموعة من المفاهيم.

وكما تم تصميمها بحيث يمكن استخدام مقياس (ليكرث) الثلاثي لإجابات المتقصين بالدرجات التي يوضحها الجدول الآتي:

الرأي	أوافق	محايد	لا أوافق
الوزن	3	2	1

ويعطى كل رأي وزنه (Weights)، وفق الترتيب الموضح بالجدول ويتم بعد ذلك حساب المتوسط الحسابي (المتوسط المرجح)، ثم يحدد الاتجاه كما في الجدول التالي:

الرأي	أوافق	محايد	لا أوافق
المتوسط المرجح	من 2.34 الى 3	من 1.67 الى 2.33	من 1 الى 1.66

2- المصارف الشاملة

يعتبر موضوع المصارف الشاملة من الموضوعات المهمة والحديثة التي حظيت باهتمام كبير من قبل المصارف على المستوى الدولي في السنوات الأخيرة، إذ تمثل ممارسة الأعمال المصرفية الشاملة طفرة في أعمال المصارف، وفي ظل تراجع عوائد الأعمال المصرفية التقليدية، حيث أصبحت المصارف تمارس أنشطة أكثر اتساعا وتنوعا لغرض تعظيم عوائدها وخفض المخاطر، وهو ما أدى إلى ظهور المصارف الشاملة، إذ بدأت الأنظمة المصرفية بالابتعاد عن التخصص المصرفي الضيق والانتقال بشكل تدريجي إلى العمل المصرفي الشامل وفي مختلف المجالات والقطاعات المالية والاقراضية والاستثمارية.

ومن خلال هذا المبحث سنتناول نشأة المصارف الشاملة، تعريفها وظائفها، بالإضافة إلى كيفية التحول إلى المصارف الشاملة.

2-1 نشأة المصارف الشاملة

نشأت فكرة المصرف الشامل في ألمانيا في القرن التاسع عشر، حيث كانت طبيعة عمل هذه المصارف تختلف عن النمط التقليدي الذي كان سائداً في التمويل المصرفي في ذلك الوقت، إذ تقوم المصارف الألمانية بصفة عامة بتمويل الاستثمارات الصناعية طويلة الأجل وتبني سياسة إنشاء المشروعات الإنتاجية وتقديم التمويل اللازم لها (عبد الحميد،2001 : 45)، واستمر استخدام هذا النمط من العمل المصرفي إلى الوقت الحالي باعتباره من سمات العصر الألماني، إذ كان دورها استثماري تنموي ومزيج من الصيرفة التجارية وأعمال مصارف الاستثمار والمساهمة في تمويل رؤوس أموال المشروعات بالإضافة إلى القيام بأعمال السمسرة وإصدار الأوراق المالية وغيرها، واتسعت مهامها من كونها مجرد مؤسسات تمنح ائتمان قصير الأجل إلى منح ائتمان متوسط وطويل الأجل بما يناسب المشروعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة(عادل،2009 :42).

وفي الوقت الحالي بدأت الكثير من دول العالم تسير بهذا الاتجاه في مجال العمل المصرفي، وإن اختلف التطبيق من دولة إلى أخرى بحسب نمط الجهاز المصرفي القائم . ولكن تعتبر التجربة الألمانية في العمل المصرفي الشامل هي الدائرة الأساسية في مجال التطبيق.ومنذ السبعينات من القرن العشرين أخذت فكرة العمل المصرفي الشامل تنتشر وتتوسع، نتيجة لتضافر عوامل عدة منها الاتجاه لإزالة الحواجز بين أنشطة المصارف، وتتخذ المصارف الشاملة أشكال وأنواع متعددة، وهناك المصارف الشاملة تماماً الت تتميز بدرجة أكبر من التكامل بين الخدمات المالية في نطاق المصرف الشامل، إذ يوجد قسم في المصرف يتولى أداء أنشطة ضمان الأوراق المالية كما تمارس رقابة أكبر على المنشأة، بالإضافة إلى حصص ملكية مصرفية كبيرة في المنشآت، وعضوية المصارف في مجالس إدارة الشركات ومن أمثلتها الأنظمة السويسرية والألمانية (عبد الحميد، 2001 : 46).

2-2 تعريف المصارف الشاملة

تتعدد التعاريف للمصارف الشاملة ونذكر منها:

يعرف المصرف الشامل على أنه " ذلك المصرف الذي يحصل على موارده المالية من كافة القطاعات والفروع الاقتصادية في داخل البلاد وخارجها، ويقدم الائتمان لكافة القطاعات أيضا، ناهيك عن تقديمه لتوليفة واسعة من الخدمات المصرفية وتلك الخدمات التي لا تعتمد على وجود رصيد" (الحمزاوي، 1997 :43).

بينما عرفها (Saunders and Walter,1994: 84): بأنها المصارف التي تقدم باقة من الخدمات المصرفية التي تتضمن قبول الودائع والسحب عليها والمتاجرة بالأوراق المالية وبيع وشراء العملات والتعامل بالمشتقات المالية والاكتتاب بالأسهم الجديدة المصدرة والسندات والقيام بأعمال السمسرة وإدارة الاستثمار والتأمين.

كما تم تعريفها وبصفة عامة يمكن القول بأنها المصارف التي لم تعد تتقيد بالتخصص المحدود الذي تمارسه المصارف المتخصصة وانما امتد نشاطها ليشمل كافة الأنشطة والقطاعات إذ تحصل على أموالها من مصادر متعددة وتوظفها في مجالات مختلفة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

2-3 وظائف المصارف الشاملة

تتمثل وظائف المصارف الشاملة في (السيسي: 79، 2003)، (عادل: 48، 2009)، (حماد:57، 2003):

1. يقوم المصرف الشامل بترويج المشروعات الجديدة وإتاحة الفرص الاستثمارية الجديدة والجيدة ضمن إطار من علاقات التواصل والتعاون مع العملاء.
2. تقديم مجموعة من الاستشارات للعملاء، تتضمن إعداد دراسات الجدوى بواسطة خبراء المصرف أو التعاقد مع المؤسسات والمكاتب المتخصصة للقيام بها أو جزء منها، كما يقدم المصرف الشامل الاستشارة والنصح لمن يتقدم إليه بطلبها، إذ أن لديه المعلومات المعاصرة عن التطورات الاقتصادية الكلية والقطاعية، وظروف أسواق السلع والخدمات والسوق المالية والمحلية والعالمية.
3. الإسناد، ويعني شراء الأسهم المصدرة حديثا من الشركة المصدرة لها لغرض ترويجها وبيعها للآخرين مع تحمل الأعباء المحتملة نتيجة لانخفاض السعر خلال مدة حيازتها لها وقبل الانتهاء من تسويقها، وفي المقابل يحصل البنك على كافة العمولات والمصروفات الأخرى عند سداده قيمة السهم للشركات المصدرة.
4. التوزيع، ويعني بذل الجهود البيعية الفعالة لصالح الشركة المصدرة للأوراق المالية، بشكل يقلل من مدة وتكلفة وصعوبة استيعاب الإصدارات في السوق، ويتقاضى المصرف الشامل قبال هذه الخدمات عمولة من الشركة المصدرة للأوراق المالية.
5. المساهمة المباشرة في الشركات التي يؤسسها المصرف الشامل في موقع يمكنه من الإسهام في الشركات الجديدة التي يعمل على تأسيسها والوفاء بمستلزمات تشغيلها.
6. تكوين المحافظ الاستثمارية للغير، وذلك لما يتمتع به المصرف الشامل من خبرات ومواكبته للتطورات الحاصلة في السوق المالية، ومقدرته على تشخيص أهداف المحفظة الاستثمارية التي يريدها المستثمر، مع الحفاظ على أموال المستثمر بعيداً عن مخاطر السوق وتقلبات البورصة.
7. تقديم القروض والائتمان لدعم القدرات الإنتاجية والتسويقية، وإتاحة العديد من فرص العمل الجديدة، إذ تسهم هذه القروض في تحسين المواقف المالية للشركات، بما يرفع من جدارتها في السوق وبما يمكن الإدارات من زيادة الطاقة الإنتاجية وتحسين نوعية المنتجات وإدخال التجديد والابتكارات المتنوعة.
8. التنويع في النشاط الاستثماري والمالي والدمج بين محفظتي الاستثمار المباشر والإقراض للمصرف الشامل، مع تقديم القروض المصرفية للوسطاء والمتعاملين في السوق المالية، بالإضافة إلى تسنيد القروض وطرحها بشكل سندات وأسهم مباشرة للشركة المراد منحها القروض المصرفية، من خلال طرح أسهمها وسنداتها في السوق المصرفية مباشرة، بإشراف المصرف الشامل وذلك لقدرته على أن يوزع استثماراته بما يخدم المجتمع ككل، ولا يركز على قطاع معين مثل

المصارف المتخصصة التي لا تستطيع أن تنوع من أنشطتها، بشكل يؤدي إلى التركيز على مجال معين قد لا يحتاجه المجتمع ككل، فتأتي أهمية دور المصرف الشامل على العكس تماماً مع المصارف المتخصصة.

2-4 متطلبات التحول إلى المصارف الشاملة

هنالك بعض العوامل التي تمثل الدعامات والمتطلبات الأساسية المساعدة لنجاح المصارف الشاملة وهي كالتالي (الإبراهيمي: 8، 2019)، (شمالي وآخرون: 6، 2017):

1. إعلام مكثف لغرض الترويج لمفهوم المصارف الشاملة وأهميتها والوظائف والأعمال التي تقوم بها والخدمات التي تقدمها للزبائن وللاقتصاد الوطني.
2. مراكز تدريب متقدمة مجهزة بمختلف التجهيزات التدريبية تقوم بجلب مجموعة من خبراء التدريب المتخصصين في أعمال الصيرفة الشاملة من ذوي المهارة في الحساب والمعرفة وصقل الخبرة وتنظيم دورات تدريبية مناسبة لهذا الغرض.
3. تطوير التشريعات والقوانين واللوائح والقواعد والقرارات المنظمة للعمل بالشكل الذي يسمح للمصارف الشاملة بممارسة اعمالها بفاعلية كاملة وتجميعها في مشروع واحد شامل بشكل يسمح من الرجوع اليها بسهولة والتعرف على ضوابطها المختلفة.
4. وجود مراكز مستقلة لكافة العمليات التي من الممكن إضافتها إلى أنشطة المصرف مع تحديد مراكز الخطر والربحية بشكل دقيق.
5. وجود قيادات مصرفية واعية ومتفهمة ومدركة لفكرة المصارف الشاملة ومتحمسة لها.
6. وجود مناخ استثماري ملائم يؤثر تأثيراً مباشراً في الحياة الاقتصادية ويعمل على تشجيع الاستثمار والادخار.
7. وجود سوق مالية قابلة للنمو والتطور وذات مزايا متعددة لجذب المدخرات والمستثمرين.
8. أدوات استثمارية متنوعة ذات مزايا ومواصفات متلفة لإتاحة الفرصة للتنويع والاختيار بين هذه الأوراق مما يساعد على تطوير وتعميق سوق الأوراق المالية.

2-5 كيفية التحول إلى المصارف الشاملة

هنالك منهجين أساسيين للتحول إلى المصارف الشاملة هما (الأبراهيمي:15-16، 2019)، (شمالي وآخرون:7، 2017):

المنهج الأول:

تحويل بنك قائم إلى بنك شامل وهذا المنهج الأسرع والأفضل مع ضرورة توفر بعض الشروط منها:

1. أن يكون حجم البنك كبير قابل للنمو والاتساع.
2. أن يكون للمصرف عدة فروع مرتبطة ببعضها البعض، مع استخدام الأساليب التكنلوجية الحديثة للاتصال والإدارة.
3. أن تتوفر لدى المصرف كوادر بشرية على درجة عالية من الكفاءة والمهارة ومؤهلة بشكل جيد والسعي لتنمية قدراته بشكل مستمر.
4. أن يكون لديه تاريخ يطمح في المحافظة عليه مع الإصرار بالاستمرار في الزيادة والتفوق.
5. أن يكون مصرف متطور تتوفر فيه المعايير العالمية في الأداء.

ويتم في هذا المنهج التحول إلى المصرف الشامل اعتماداً على عدة قواعد هي:

التدرج: يقصد به التحول بشكل مراحل متدرجة بإدخال خدمات الصيرفة الشاملة بالتدريج للحد من مقاومة التغيير وغرض ضمان الاستيعاب لتقنيات هذه الخدمات وتقديمها بمعايير الدقة والفاعلية والسرعة وضمن نطاق الجودة الشاملة.

التطوير: أي العمل على تطوير التدريب وإعادة الهيكلة التنظيمية وتطوير اللوائح والأنظمة الداخلية وإدخال التعديلات في السلطات والصلاحيات والإجراءات والمواصفات والشروط والتوقيتات المعيارية المطلوبة لإنجاز الأعمال ووضع قياسات سليمة لها بما يضمن أداء العمل بالشكل المطلوب.

التجهيزات المكانية: يقصد بها التجهيزات المكانية اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية الشاملة وما قد يستلزمه من إعادة تخصيص لبعض الفروع أو إنشاء وحدات جديدة خاصة بخدمات الصيرفة الشخصية مع المحافظة على الصورة الذهنية للمصرف والارتقاء بها عن طريق خلق الانطباع الإيجابي الذي يدعم قدرة المصرف وفاعليته.

الخطة: أي المتابعة للخطة الموضوعة من حيث خضوع كافة العمليات المصرفية، وكافة خطوات التحول إلى المصرف الشامل لبرنامج مخطط ومبرمج زمنيا، ضمن إطار عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه والتحفيز والمتابعة للتغلب على محددات ومعوقات التغير المطلوب، مع ضمان وتأكيد مقومات نجاح التحول إلى مصرف شامل.

يساعد المنهج الأول قدرة قيادات المصرف على ابتكار الأفكار، وبناء القيم المحفزة للعمل، والقدرة على التغيير والتطوير، والعمل على إنجاحه بعيداً عن مقاومة التغيير وفشله.

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

المنهج الثاني:

بموجبه يتم إنشاء بنك شامل جديد، إذ يتطلب الأمر البدء من الأساس أو من المرحلة الأولى وهي اختيار كوادر بشرية قادرة ومؤهلة ويتم تدريبها وتطوير قدراتها، والتعاون مع مصارف شاملة لغرض الاستفادة من خبراتها، وتوفير المكان المناسب بالديكورات العصرية التي تعبر عن شخصية المصرف وتوجيهاته، والقيام بالحملات التسويقية والترويجية اللازمة لإنجاح فكرة المصرف الشامل.

ويؤكد أصحاب هذا المنهج إن الخدمات المصرفية تتميز بطبيعة خاصة سريعة التأثير والتأثر وإن الطلب عليها يُخلق بمجرد تواجدها فالمصرف الشامل صانع لأسواقه وهو يستند إلى فلسفة ابتكارية يصعب على من اعتادوا على الأنماط التقليدية قبولها أو استيعابها فكيف بإنجاحها أو التفوق عليها.

المنهج الثالث:

وهو يجمع بين المنهجين الأول والثاني، إذ يتم إنشاء كيان مصرفي تتوفر فيه الإمكانيات والقدرات والخبرات وفي ذات الوقت يكون قابل للنمو والاتساع والانتشار بشكل كبير ويكون لديه استراتيجية شديدة الطموح لقيادة السوق المصرفي وتوجيهه واحتلال مركز الصدارة فيه وفي الوقت نفسه يقوم بوضع خطة ذكية للإسراع بذلك عن طريق:

1. شراء عقار لبعض المصارف التي ترغب بالاستغناء عنها خاصة تلك التي لم تقم هذه المصارف بافتتاحها بعد ولا ترغب بافتتاحها لظروف خاصة تمر بها أو لأسباب أخرى.
2. دمج تدريجي لمصرف معين وامتصاص أعمالها ومعاملاته وعملياته كبيرة الحجم وزبائنه وبشكل يضمن للمصرف الشامل حجم أعمال مناسب وتحقيق التشغيل المتوازن له.
3. الخوض في مشاركات مع مصارف أخرى قائمة ورائدة بهدف دمجها فيه مستقبلا ودراسة التأثيرات المختلفة للأنشطة الجديدة التي يرغب بتقديمها في السوق للمرة الأولى والتي قد تمثل بعض معاملاتها وتشكل طبيعة خطرة أو قد تحتوي على مخاطر غامضة والتي يصعب التكهن بها قبل تجربتها وإدخالها إلى السوق.

3- التنمية الاقتصادية

3-1 مفهوم التنمية الاقتصادية

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى تلك العملية المُنظّمة التي يتم من خلالها الارتقاء بمستوى الاقتصاد الوطني على كافة المستويات والأصعدة، وتعكس التنمية الاقتصادية التطور الحاصل في القطاع الاقتصادي سواء كان ذلك على الجانب الكمّي أو النوعيّ، حيث تحدث نقلة نوعيّة اقتصادية بعد حدوث التنمية الاقتصادية ليتغير تصنيف الاقتصاد الوطني من اقتصاد بدائي إلى اقتصاد متطور ، ومن اقتصاد منخفض إلى اقتصاد قوي، ولا يقتصر مفهوم التنمية الاقتصادية على جانب محدد في القطاع الاقتصادي، إذ يشمل الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي أيضًا، وظهرت الحاجة إلى حدوث التنمية الاقتصادية في الدول بعد الحرب العالمية الثانية بسبب تعرض العديد من الدول المتأثرة بالحرب إلى نكسات اقتصادية، وما سببته الحرب من استنزاف في الموارد البشرية أو في الموارد الاقتصادية لتلك الدول.

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها: عملية متعددة الابعاد تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية، اساليب حياتية شائعة، وهيئات قومية، بالإضافة الى دفع عجلة النمو الاقتصادي وتقليل عدم المساواة واخيراً محاربة الفقر وابادته (تودارو،2006,54).

وفي تعريف اخر تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، فضلا عن اجراء العديد من التغيرات في كل من هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي اي احداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء (عجمية 81,2010)

3-2 عناصر التنمية الاقتصادية (فايزة ورشيد: 8، 2016)

1. الشمولية.
2. حصول زيادة مستمرة في متوسط دخل الفرد.
3. حصول تحسن في توزيع الدخل.

3-3 متطلبات التنمية الاقتصادية

1. التخطيط وتوفير البيانات والمعلومات اللازمة.
2. الإنتاج بجوده وتوفير التكنولوجيا الملائمة لتوفير الموارد البشرية المتخصصة.
3. وضع السياسات الاقتصادية الملائمة.
4. توفير الأمن والاستقرار اللازمَين.
5. نشر الوعي التنموي بين المواطنين

ويعد تحقيق العدالة الاجتماعية أهم متطلب من متطلبات التنمية الاقتصادية إذ ان عدم توفرها يؤدي إلى الإخلال في العملية التنموية. وكذلك المشاركة المجتمعية في عملية التنمية من خلال إشراك المجتمع في قرارات التنمية لغرض زيادة تقبل المجتمع للتغير نحو التنمية الاقتصادية (ناصري: 22، 2014)،(https://cutt.ly/chkrNGM).

4-3 أهمية التنمية الاقتصادية

تبرز أهمية التنمية الاقتصادية من خلال دراسة تأثيراتها على المجتمع الذي يحدث فيه هذا النوع من التغيير في القطاع الاقتصادي، وتتزايد الحاجة إلى تنمية الاقتصاد الوطني في الدول بسبب قلة الموارد وحدوث زيادات في أعداد السكان، بالإضافة إلى وجود بعض العراقيل والحروب في العديد من دول العالم، والتي أدت إلى ضعف القطاع الاقتصادي، وازدادت الحاجة إلى النهوض به من جديد، وعليه فإنه أهمية التنمية الاقتصادية تكمن فيما يأتي (النباتي: 62، 2015)،(https://cutt.ly/DhktM05):

1. زيادة الدخل الحقيقي للأفراد من خلال تحسين الظروف الاقتصادية للأفراد في المجتمعات الإنسانية، وإحداث نقلة نوعية للدخل الفردي، مما يزيد من قدرة الفرد على الادخار والتفكير بوسائل استثمارية جديدة تعود عليه بالنفع في المستقبل وبالتالي تحسين معيشة الأفراد.
2. تطوير البنى التحتية في الدول وما ينشأ عن ذلك من تطوير للقطاع الصحي والتعليمي وتوفير فرص عمل للمواطنين مما يرفع من مستوى الرضا للأفراد في المجتمع ويمنحهم شعوراً بالراحة.
3. إحداث تغييرات في السياسة الاقتصادية المحلية والدولية، وامتلاك القدرة في التأثير على اقتصادات الدول المجاورة، بالإضافة إلى تطوير المنظومة التجارية وزيادة سرعة دوران عجلة الاقتصاد الوطني عن طريق رفع قيمة الصادرات وزيادة الإنتاجية في القطاع الصناعي.
4. تحقيق الأمن القومي للدولة والاستقرار الهادف والذي من خلاله يتم الارتقاء بالمجتمعات.

5-3 أهداف التّنمية الاقتصاديّة

إن التّنمية الاقتصاديّة تسعى لتحقيق عدة أهداف، هي كما يأتي(بكري: 70-71، 1988)،(معلم:16، 2017) (https://cutt.ly/ghkym2H):

زيادة الدّخل القوميّ: وهو الهدف الرئيسيّ والأوّل من الأهداف الخاصة بالتّنمية الاقتصاديّة، إذ تساهم في تطوير مستوى معيشة الأفراد، وتعزّز التركيبة الهيكليّة للصناعة والتجارة، ممّا يساعد على علاج المشكلات الناتجة عن ضعف الاقتصاد المحليّ.

استثمار الموارد الطبيعيّة: من خلال تعزيز وجود الاستثمارات المحليّة والدوليّة للموارد الطبيعيّة الموجودة على أراضي الدّول المختلفة؛ من خلال تدعيم البنى التحتيّة العامة، وتوفير الوسائل المناسبة التي تُقَدِّمُ الدّعم للإنتاج، والخدمات العامّة.

رفع مستوى المعيشة للأفراد:

ويحصل ذلك من خلال زيادة مداخيل الأفراد، وتوفير فرص العمل المناسبة لهم، ورفع مستوى التعليم والصحة والارتقاء بالقيم الإنسانية والثقافية في المجتمع.

دعم رؤوس الأموال: المراد به توفير الدعم الكافي لرؤوس الأموال العامّة، التي تعاني ضعفاً وعجزاً؛ نتيجةً لقلة الادّخار المرتبط بالاحتياطات الماليّة في البنك المركزيّ، والبنوك التجاريّة التي تتعامل بالمال بصفته العادية، أو الأوراق الماليّة المتنوّعة، مثل: السّندات.

الاهتمام بالتبادل التجاريّ: ويهتمّ بمتابعة الصّادرات، والواردات التجاريّة التي تعتمد على تعزيز التجارة بين الدول النّامية، والدول الأخرى، وخاصةً تلك التي تشتري الصّادرات بأسعار مقبولة، حيث تساعد على توفير الدّعم للحاجات الأساسيّة للسكّان.

معالجة الفساد الإداريّ: عن طريق وضع قوانين وتشريعاتٍ، تحدّ من انتشار الفساد الإداريّ الذي له تأثير كبير على استقرار القطاع الاقتصاديّ، وتساعد هذه المعالجة في تطوير الاقتصاد الوطني، وتعزيز ازدهاره ونموه وفي المجالات كافّةً.

إدارة الدّيون الخارجيّة: ويعني متابعة المبالغ الماليّة المدينة على حكومات الدول النامية، وإيجاد الوسائل والطّرق المناسبة لسداد هذه الديون، ممّا يسهم في تحسين النموّ الاقتصاديّ، وزيادة النّفقات الخاصّة بالإنتاج.

4 الجانب العملي – تحليل الاستبانة

يتمثل مجتمع الدراسة في المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليه النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ، و يتكون مجتمع الدراسة الاصلي من (الأساتذة الجامعيين الاكاديميين) بجميع الألقاب العليمة (مدرس مساعد، مدرس، أستاذ مساعد، أستاذ) في الجامعات العراقية الاهلية والحكومية، لكي تتوصل الدراسة الى نتائج دراسة موضوعية فقد اختيرت هذه العينة كمجتمع للدراسة، ولم يتم اختيار غيرهم من المحاسبيين، وان سبب اختيار هذه الفئات هو أنهم على علم ودراية بمتغيرات الدراسة أكثر من غيرها من الفئات الأخرى، بلغت العينة المختارة 25 استمارة، وقام الباحث باختيار عينة عشوائية من المجتمع الأصلي وهي عينة ملاءمة للدراسة في ظل الظروف الحالية الذي يمر به البلد من وجود فايروس كورونا وصعوبة التحرك بين الجامعات وصعوبة توزيع الاستبانة.

تم تحليل الاجابات عن محاور الاستبيان بواسطة القوانين الإحصائية وتم استخراج النسب والمؤشرات التالية:

1- الوسط الحسابي المرجح

2- الانحراف المعياري
3- نسبة الموافقة
4- اتجاه العينة
5- T – test
6- الارتباط

1-4 الجنس.

جدول رقم 1

ت	الجنس	عدد الاستبانة	النسبة
1	ذكر	14	%56
2	انثى	11	%44
المجموع		25	%100

2-4 العمر

جدول رقم 2

ت	فئة العمر	عدد الاستبانة	النسبة
1	35-25	13	%48
2	45-35	4	%16
3	55-45	4	%16
4	65-55	4	%16
المجموع		25	%100

3-4المؤهلات العلمية .

جدول رقم3

ت	المؤهلات العلمية	عدد الاستبانة	النسبة
1	بكالوريوس	0	%0
2	ماجستير	16	%64
3	دكتوراه مهني	1	%4
4	دكتوراه أكاديمي	8	%32
المجموع		25	%100

4-4 سنوات الخدمة.

جدول رقم4

ت	سنوات الخدمة	عدد الاستبانة	النسبة
1	5-1	9	%36
2	10-5	2	%8
3	15-10	4	%16
4	20-15	3	%12
5	25-20	1	%4
6	25 فأكثر	6	%24
المجموع		25	%100

5-4 الاختصاص الدقيق.

جدول رقم5

ت	اختصاص الدقيق	عدد الاستبانة	النسبة
1	محاسبة مالية	16	%64
2	محاسبة كلفة	4	%16
3	محاسبة حكومية	2	%8
4	نظرية محاسبية	1	%4
5	تدقيق و رقابة	2	%8
المجموع		25	%100

6-4 اللقب العلمي.

جدول رقم6

ت	اللقب العلمي	عدد الاستبانة	النسبة
1	أستاذ	4	%16
2	أستاذ مساعد	6	%24
3	مدرس	4	%16
4	مدرس مساعد	9	%36
	غير ذلك	2	%8
المجموع		20	%100

7-4 التحليل الوصفي لعينة الدراسة الميدانية.

جدول رقم7

ت	المفهوم	مستوى الموافقة			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة %	T-test	اتجاه العينة
		اوافق	محايد	لا اوافق					
		تكرار	تكرار	تكرار					
		نسبة	نسبة	نسبة					
	المحـــور الأول – المصـــارف الشاملة								
1	تحقق المصارف الشاملة زيادة في حجم الخدمات المصرفية المقدمة.	22	3	0	2.88	1.72	96	2.55	موافق
		88	12	0					
2	تقوم المصارف الشاملة بالتواصل والتعامل مع العملاء وتقديم الخدمات الاستشارية لهم.	21	4	0	2.84	1.71	95	2.45	موافق
		84	16	0					
3	تتيح المصارف الشاملة فرص استثمارية جديدة.	23	2	0	2.92	1.73	97	2.64	موافق
		92	8	0					
4	تقوم المصارف الشاملة بتقديم القروض أو الإيفاء بمستلزمات تشغيل المشاريع.	21	4	0	2.84	1.71	95	2.45	موافق
		84	16	0					
5	إن تنوع الخدمات التي تقدمها المصارف الشاملة تعمل على زيادة العوائد.	20	5	0	2.8	1.69	93	2.35	موافق
		80	20	0					
6	إن تنوع الخدمات التي تقدمها المصارف الشاملة يؤدي إلى تقليل مخاطر العمل.	17	6	2	2.6	1.52	87	1.97	موافق
		68	24	8					
7	تتميز المصارف الشاملة بمرونة في العمل للتكيف مع التغيرات والتطورات الاقتصادية.	21	4	0	2.84	1.71	95	2.45	موافق
		84	16	0					
8	تعمل المصارف الشاملة على التقارب بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.	19	6	0	2.76	1.68	92	2.25	موافق
		76	24	0					
9	العمل مع باقي القطاعات تكسب المصرف الشامل والموظفين الخبرات والمهارات في العمل.	22	2	1	2.84	1.64	95	2.55	موافق
		88	8	4					

عدد خاص للمؤتمر العلمي الدولي الاول / اكاديمية الوارث العلمية / بالتعاون مع كلية الادارة والاقتصاد – جامعة وارث الانبياء ISSN:2618-0278 Vol:3 No Special June 2021

10	للمصارف الشاملة القدرة على إضافة خدمات جديدة وغير تقليدية.	19	5	1	2.72	1.60	91	2.24	موافق
		76	20	4					
نتيجة المحور		205	41	4	2.80	1.68	93	2.40	موافق
المحور الثاني – التنمية الاقتصادية									
1	إن زيادة دخل الفرد يحقق التنمية الاقتصادية للبلد.	23	2	0	2.92	1.74	97	2.64	موافق
		92	8	0					
2	تطوير البنى التحتية وزيادة المشاريع الاستثمارية تؤدي إلى زيادة مستوى دخول الأفراد ورضاهم.	24	1	0	2.96	1.75	99	2.74	موافق
		96	4	0					
3	احداث تغييرات في السياسات الاقتصادية لصالح الأفراد تعمل على زياد تنمية البلد.	20	3	2	2.72	1.56	91	2.30	موافق
		80	12	8					
4	المنافسة للارتقاء والتقدم بالبلد مقارنتاً مع دول الجوار والمتقدمة من أشكال التنمية الاقتصادية.	23	2	0	2.92	1.74	97	2.64	موافق
		92	8	0					
5	الاستقرار الأمني والاقتصادي يعمل على جذب الاستثمار مما يزيد من التنمية الاقتصادية.	25	0	0	3	1.77	100	2.83	موافق
		100	0	0					
6	استثمار الموارد المتاحة بشكل أمثل ومدروس من طرق التنمية الاقتصادية.	25	0	0	3	1.77	100	2.83	موافق
		100	0	0					
7	ترشيد النفقات غير الضرورية وتحويلها إلى مشاريع استثمارية تعمل على التنمية الاقتصادية.	22	1	2	2.8	1.59	93	2.52	موافق
		88	4	8					
8	دعم رؤوس الأموال من أشكال التنمية الاقتصادية.	22	3	0	2.88	1.73	96	2.55	موافق
		88	12	0					
نتيجة المحور		184	12	4	2.9	1.71	97	2.64	موافق

بالاعتماد على جدول تحليل الاستبانة وبالرجوع الى فرضية البحث التي نصت على:

((لا تسهم الصيرفة الشاملة في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد))

نلاحظ ان الإجابات تدعم فرضية البحث وبقوة بدلالة:

1- ان الأوساط الحسابية تتجاوز متوسط أداة الدراسية 2.34.
2- نسبة الموافقة لكل الإجابات كانت اعلى من 90% ماعدا السؤال 6 من المحور الأول الذي كان بنسبة 87% وهي نسبة جيدة.
3- الانحراف المعياري لجميع الأسئلة تجاوز1.5.
4- ان Tالمحسوبة في الجدول أعلاه كانت أكبر من Tالجدولية والتي هي 2.05 ماعدا السؤال 6 من المحور الأول الذي كان 1.97 وهي قريبة من Tالجدولية.
5- اتجاه العينة لكافة الإجابات هي موافقة.
6- تم احتساب الارتباط بين المحورين وتبين انه هنالك علاقة ارتباط طردية قوية بين المصارف الشاملة والتنمية الاقتصادية حيث كان معامل الارتباط بينهم 0.99

الاستنتاجات:

1- ان التوجه الحديث نحو فكرة المصارف الشاملة يرجع إلى المستجدات والتطورات الحاصلة في الساحة المصرفية العالمية والتي أدت إلى تطورات كبيرة في القطاع المصرفي تمثلت في تطور الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية كماً ونوعاً.

2- تعتبر المصارف الشاملة بمثابة مؤسسات مالية وسيطة حيث أنها تلعب دور مهم وحيوي في الاقتصاد الوطني عن طريق تزويده بالأموال اللازمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية.

3- إن العمل المصرفي الشامل يوجب على المصارف الخوض في المجالات الاستثمارية بشكل أوسع والمتمثلة بتأسيس الشركات أو المشاركة فيها بالإضافة إلى تكوين المحافظ الاستثمارية المتنوعة التي تتضمن الأوراق المالية المختلفة والذي سيؤدي إلى تنشيط الاستثمار وتعزيز أداء المصارف.

4- إن عمل المصارف الشاملة يحتاج إلى وجود كادر إداري متخصص وكفوء وذو خبرة ودراية تامة في طبيعة العمل المصرفي الشامل والنشاط الاستثماري والتي يعد أمر ضروري لتوجهات المصارف الحديثة في ظل الصيرفة الشاملة وضرورية أيضاً لمتطلبات التوسع والتطوير والنمو.

5- هنالك علاقة وطيدة بين المصارف الشاملة والتنمية الاقتصادية حيث ان المصارف الشاملة تعمل على التنمية الاقتصادية عن طريق تقديم الخدمات المصرفية والقروض والتسهيلات التي تعمل على نمو القطاع الاقتصادي للبلد حيث ان العلاقة بينهم كانت طردية قوية وبمقدار معامل الارتباط0.99

التوصيات:

1. الاستمرار بعمليات الإصلاح المصرفي لغرض مواكبة التطورات المصرفية المعاصرة التي تشهدها الساحة المصرفية الدولية.
2. تطوير الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل المصارف لتتناسب بشكل أكبر مع طبيعة العمل المصرفي الشامل.
3. ينبغي على المصارف تنويع خدماتها المالية والمصرفية وذلك من أجل زيادة عوائدها وتقليل المخاطر التي من الممكن التعرض لها عن طريق تعاملها مع مختلف القطاعات الاقتصادية.
4. ينبغي على المصارف استخدام تقنيات حديثة في مجال العمل المصرفي لكي يتمكن المصرف من المنافسة وأداء أنشطته بشكل أمثل ويتم ذلك من خلال تدعيم عمل المصرف بالحواسيب ونظم المعلومات الحديثة وتقنيات الاتصال المتطورة.
5. تشجيع العمل بروح الفريق الواحد عن طريق توثيق العلاقات الجيدة بين العاملين في المصرف والإدارة.
6. ان تنوع الخدمات التي تقدمها المصارف الشاملة تعمل على التنمية الاقتصادية ولكن قد تعمل على زيادة مخاطر العمل وينبغي الحذر من هذا الامر وزيادة الدراسة الميدانية والجدوى الاقتصادية عند الدخول في مجال معين.

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد واله أجمعين.

الشكر لله أولا على توفيقنا لإنجاز هذا البحث، والشكر موصول إلى الأمانة العامة للعتبة الحسينية واللجان التنظيمية للمؤتمر، وكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة وارث الأنبياء الذين أتاحوا لنا الفرصة للمشاركة في المؤتمر.

المصادر

المصادر العربية:

1. الإبراهيمي، سلام، محاضرات الصيرفة الشاملة، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2019.
2. بكري، كمال، (التنمية الاقتصادية)، دار الجامعة، الإسكندرية، 1988.
3. تودارو، ميشيل، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض-السعودية2006 .
4. .الحمزاوي، محمد كمال خليل، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1997.
5. زقرير عادل، (تحديث الجهاز المصرفي العربي لمواكبة تحديات الصيرفة الشاملة)، جامعة محمد خيصر، بسكرة، الجزائر، 2009.
6. السيسي، صلاح الدين، (القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 2003.
7. شمالي، علي، وآخرون، (البنوك الشاملة)، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2017.
8. حماد ، طارق عبد العال ، (التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003،
9. عبد الحميد، عبد المطلب، العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
10. عجيمة، محمد عبدالعزيز، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة، الإسكندرية، 2010.
11. عرابة، رابح، (دور الصيرفة الشاملة في تطوير البنوك في الدول النامية مع الإشارة إلى حالة مصر)، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، 2010.
12. فايزة، بن جمو، ورشيد، دريس، (المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي، تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع)، جامعة الجزائر، 2016.

13. معلم، جميلة، (تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب)، إطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة، 2016.
14. المعموري، قاسم وزينب علي، (دور استخدام استراتيجية الصيرفة الشاملة في تعزيز المقدرات التنافسية المصرفية دراسة تطبيقية في المصرف العراقي للتجارة/بابل، كربلاء، النجف)، وقائع المؤتمر العلمي التخصصي الرابع للكلية التقنية الإدارية / بغداد، 2018).
15. النباتي، سهيلة فريد، التنمية الاقتصادية دراسات ومفهوم الشامل، دار الراية للنشر والتوزيع، 2015.
16. ناصري، نفيسة، (دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية/ حالة الجزائر)، اطروحة دكتوراه تخصص مالية دولي، 2014.

المصادر الأجنبية:

1. Saunders , Anthony and Ingo Walter, " Universal Banking the United States : What Could We Gain? What Could We Lose?" 1st Edition, Oxford University Press , New York, USA, 1994. 4.Calomiris , Charles W. " US Bank Deregulation In Historical Perspective " 1st Edition, Cambridge University Press, New York, USA,2000.

الأنترنت:

1. https://cutt.ly/chkrNGM.
2. https://cutt.ly/DhktM05.
3. https://cutt.ly/ghkym2H .